المحاضرة الثامنة: السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

تمهيد:

تعرضت الجزائر منذ احتلالها في جويلية 1830 إلى سياسة استعمارية بشعة قل مثيلها في التاريخ المعاصر، إذا لم تقتصر هذه السياسة على احتلال الأرض ونهب المقدرات الاقتصادية بل تعدته إلى عمل سلطات الاحتلال للقضاء على الكيان الجزائري ككل، من خلال جملة من الإجراءات والممارسات في مختلف المجالات:

1-إداريا وقضائيا:

عمدت فرنسا على اصدار مجموعة من القرارات والمراسيم لتنظيم الجزائر إداريا، حيث كانت الجزائر خاضعة لحكم القائد العام للجيش الفرنسي لمدة أربع سنوات إلى سنة 1834، وهو تاريخ صدور قرار إلحاق وضم الجزائر إلى فرنسا وإحداث منصب الحاكم العام الذي يمثل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة الوصل بينها وبين الحكومة الفرنسية ويعاونه مجلس استشاري من عشرة أعضاء.

- قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات أو ولايات هي الجزائر - وهران - قسنطينة؛ على رأس كل منها والي (Préfet) يعينه وزير داخلية فرنسا، ويتبع الحاكم العام، ويساعده في تسيير ولايته "مجلس عمومي" منتخب من الفرنسيين، ضُمّ إليهم عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن 19، لم يزيدوا على ستة في كل مجلس ، وقسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها نائب والـ (Sous-prefer وقسمت الدوائر إلى بلديات
- تم تقسيم البلديات إلى نوعان بموجب قانون تأسيس البلديات في سنة 1848 على هذا النحو: بلديات كاملة السلطة والتي ضمت نسبة معتبرة من المستوطنين الأوروبيين، وبلديات مختلطة والتي معظم سكانها من المسلمين وبيها أعداد قليلة من الاوروبيين
- فصل الجنوب عن الشمال وتعين حكم عسكري في الجنوب.
- قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م يفرض التجنيد الاجباري للشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي استعدادا للحرب العالمية الأولى سنة 1919م.

– قانون الأهالي او الاندجينا في 28جويلية 1881 وهو مجموعة من النصـــوص القانونية الاســـتثنائية والإجراءات القمعية الشـديدة التي فرضــها الاســتعمار الفرنســي على الشــعب الجزائري بعد فشــل ثورة 1871، حيث تم تجريد الجزائريين من كافة الحقوق، وقد وصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بانه "نظام العبودية ".

– مرســـوم كريميو في 24أكتوبر 1870 ونص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34.574 يهودي بالجنســية الفرنســية، ما أعلى من شــأنهم وميزهم عن المســلمين من جميع النواحي القانونية والســياســية والاقتصادية والاجتماعية.

– فيما يخص النظام القضائي:

– إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية (تطبيق الحدود) وإحلال القوانين الفرنسية ثقافيا ودينيا

– إخضاع ودمج القضاء الجزائري بالمحاكم بالفرنسية والمكاتب العربية.

– التضـييق على القضــاء والقضــاة الجزائريين المخلصــين بقوانين تعسـفية وتقليص سـلطاتهم وعزلهم كما فعلت مع القاضـــي محمد بن العنابي، والمفتي مصـــطفى بن الكبابطي وغيرهم، في حين تمكنت من اســـتمالت البعض منهم كالقاضي محمد الشاذلي القسنطيني.

–إنشاء المحاكم الرادعة 1902م بسبب رد فعل الجزائريين في المقاومة.

2–اقتصاديا:

عملت الإدارة الفرنسية في الجزائر على تطبيق سياسة استيطانية تعتمد على قوانين جائرة في حق الجزائريين للرفع من اقتصاد فرنسا وذلك من خلال:

– مصـادرة الأراضـي ونزع ملكيتها من الجزائريين من خلال اصـدار قوانين مصـادرة أراضـي الأعراش والأراضـي التي لا يمتلك أصحابها عقود الملكية وكذلك القبائل الغير موالية لفرنسا واراضي الاوقاف ومنحها للمستوطنين الأوروبيين

– فرض ضـرائب باهظة على الجزائريين مما جعل الكثير منهم يجد نفسـه عاجزا عن دفعها خاصـة بعد اعتماد نظام الضرائب يوم 17 جانفي 1845م

– ربط اقتصـاد الجزائر بفرنسـا بإلغاء النقود الجزائرية العثمانية؛ وإنشـاء بنك الجزائر الفرنسـي، وسـك عملة استعمارية وضم الجزائر جمركياً إلى فرنسا وفتح أسواق الجزائر أمام السلع والمنتجات الفرنسية.

–كما تم بالتدريج تكثيف زراعة العنب لإنتاج الخمور ما جعل الجزائر في تلك الفترة فالمرتبة الثالثة عالميا في انتاج الخمور ؛ وكذلك الحوامض؛ والتبغ (6000 طن عام 1858) للتصدير ولتسميم الشعب الجزائري؛ وإنشاء شبكة سكك حديد بين المناجم وموانئ التصدير لتسهيل استخراج المعادن وتصديرها خاماً إلى فرنسا.

– الشروع في استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص منذ خمسينيات القرن الـ (19)وكانت أهم المناجم الأولى منجم حديد (مقطع الحديد غربي عنابة الذي افتتح عام 1860، ومنجم الرصـــاص والنحاس (كاف أم الطبول شـرقي القالة الذي بدأ استغلاله عام 1858، وكانت هذه المواد تصدر خاماً لتلبية احتياجـات الصناعات الفرنسية.

3–اجتماعيا:

– تشـــجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، ولبلوغ هذه الغاية عمدت الســـلطات الفرنســـية إلى توزيع الأرض على المستوطنين والشركات، وتقديم القروض بأَيْسَرِ الشروط، كما عملت على بناء المرافق الضرورية للاستيطان كالمساكن والمستوطنات وشبكة الطرقات التي أُنشـئ منها خلال الفترة المذكورة 35 مركزاً استيطانياً و68 قرية استيطانية فيما بين 1851م و1857م.

– العمل على تفكيك المجتمع الجزائري، بالنَّفي، والتهجير والتجهيل، وخاصة "بإضرام نار الفتنة بين القبائل، وتشجيع استهلاك الخمور، ونشر الفساد، وبث عقارب التراع والفوضى

– تقسيم السكان إلى سكان أصليين البربر، و"غزاة دخلاء" بزعمهم هم العرب، وبثّ التفرقة بينهم.

– تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشـــروط النادرة كالخدمة في الجيش الفرنســـي أو المجالس "المنتخبة" أو الإدارة، إضافة إلى القراءة والكتابة بالفرنسية وحيازة بعض الممتلكات، مـــع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وذلك بمقتضى قرار سيناتوس كونسولت.

4–ثقافيا ودينيا:

حرصـت فرنسـا على نسـف مُقَوِّمَاتِ المجتمع الجزائري بضـرب الإسـلام واللغة العربية، وتجهيل السـكان وإفسـاد أخلاقهم وتمكين الديانة المسيحية والثقافة الفرنسية، وقد اعتمدت السياسة التعليمية الاستعمارية على:

– محاربة التعليم العربي الإسلامي باستهدافها لمؤسساته (المساجد، الزوايا والمدارس القرآنية)، مثلا كان في قسنطينة سنة 1837 حوالي 80مدرسـة قرآنية و7 معاهد لم يبق منها سوى 30 مدرسـة، وقد تم تحويلها إلى كنائس ومخازن ومراكز طبية وإدارية ومنازل للضباط الفرنسيين، وحتى إصطبلات للبهائم.

– قتل واضطهاد ونفي الأئمة والمدرّسين وحملة العلم ومنعهم من التدريس وإكراههم على الهجرة وتجميد استعمال اللغة العربية

– نشـــر التعليم والثقافة والتاريخ الفرنســـي في عقول واذهان الجزائريين، مع إهمال تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإســلامي، كما تثمن تلك الدروس الفترتان الرومانية والبيزنطية بالجزائر مع تشـويه العصـور الإسـلامية إلى غاية الاحتلال الفرنســي واعتبارها فترات صـــراع بين العرب والبربر، والايحاء بالانتماء الجزائر إلى الحضـــارة الأوروبية وفضلها علينا وبانعدام دور الشعب الجزائري في تاريخ الأمم والحضارات.

– محاولة تنصـير الجزائريين بواسـطة بعض الأعمال الإنسـانية والتربوية، كمداواة المرضـى، وإطعام الجياع ورعاية الأيتام والمشردين، وإنشاء مدارس لتعليم الصغار، اضطلعت بما جمعيات تنصيرية، ومنصرون ، وإداريون متدينون في طليعتهم الكاردينال لا فيجري، الذي وأنشأ جمعية الآباء البيض "لتنصير الشعب الجزائري وسكان بعض مناطق القارة الإفريقية في فبراير 1869، وكان مركزها بالحراش، وكذلك فرقة "الأخوات البيض" التي أسـسـها في سـبتمبر 1869م.

<u>ثانيا: الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على الجزائريين</u>

– توسع الاستيطان الأوروبي وسيطرة المستوطنين على كل القطاعات الحيوية في الجزائر.

– تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

– إفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم إلى أحد أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصـادرة أراضـيهم؛ فتحوّلوا من ملاك أرض إلى عمال زراعيين يسـتعبدهم المسـتوطنون، وتضـاءلت الأجور، أما مساكنهم، فلم تكن سوى: الكوخ المسمّى "القُربي" أو الخيمة.

– ارتفاع معدلات البطالة تصاعد نسب الأمية، وانتشار الجهل والبدع والخرافات والآفات الاجتماعية تفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة وتدهور مستوى التعليم والثقافة العربية والأخلاق واختفاء أو ضمور الطبقة المثقفة

– تناقص حاد في أعداد السـكان بسـبب حروب الإبادة التي تفنّن فيها الفرنسـيون، وفي ظهور الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية فراراً من الجهل والاضطهاد، ثم نحو فرنـا لطلب لقمة العيش

– تواصل المقاومة الشعبية الباسلة للاستعمار

– طمس وتشـويه الذاكرة الجماعية والذوق الاجتماعي واللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني والإسـلامي، وإفسـاد لغة التخاطب وتوحيش الأسـماء والألقاب، فقد كان الفرنسـيون كثيراً ما يرفضـون تلقب الجزائريين باللقب الجزائري

الشائع، الذي يبدأ بـ "ابن"، أو "أبو" (بو)، أو "ولد"، أو الانتساب إلى القرية أو المدينة أو الناحية أو الطريقة أو الحرفة مثل الوهراني أو الســوفي، أو القادري، أو النجار .. ويلزمونهم بأســماء الحيوانات أو القاذورات أو العاهات أو ألقاب النّبز، أو التي قد توحي بالدناءة كأســـماء "لحنش"، "الذيب"، "راس الكلب"، "بعرة"، "بقة" ، "فرعون" ، "لطرش"، " العقون"، "بوخنونة"، "مجنون"، "قرقوش"، "هايشة"، "حيوان" وغيرها.

قصــارى القول لقد عملت فرنســا على تثبيت وجودها بالجزائر بكافة الوســائل، والقضــاء على مقومات الشــعب الجزائري الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصــادية لتجرده من وســائل المقاومة المادية والمعنوية، لكنها لم تحقق كل ما أملته وظل الجزائريون يقاومون بكافة الوسائل للفكاك من براثنها.